تقرير عن
زيارة الوفد الأسترالي للرابطة

أ. مروة حسني(*)

استضافت رابطة الجامعات الإسلامية الثلاثاء ١٣محرم ١٤٢٩ هـ الموافق ٢٢ يناير ٢٠٠٨م بمقر الأمانة العامة للرابطة بالقاهرة وفدا أستراليًا للتعرف على تعاليم الدين الإسلامي الحنيف.

في بداية اللقاء رحب الأستاذ الدكتور جعفر عبد السلام الأمين العام لرابطة الجامعات الإسلامية بالسادة الضيوف مؤكدا حرص الرابطة أن يستقي غير المسلمين معرفتهم بالدين الإسلامي من الجهات الشرعية التي تتخذ من وسطية الإسلام منهاجا لها ونبراسا.

وقال سيادته إنه يفضل ألا يكون هذا اللقاء تقليديا يقتصر على محاضرة في موضوع بعينه؛ وإنما سيكتفي بالرد على التساؤلات التي تناور الوفد حول الإسلام وشريعته.

ووجه أحد الحاضرين سؤال للأستاذ الدكتور جعفر جاء فيه: فيما يتعلق بعمل سيادتكم في القانون الدولي وحقوق الإنسان فما عملكم الرئيس في الرابطة؟!

أجاب الدكتور جعفر قائلا: إني أعمل في كلية الشريعة والقانون ونحن في الكلية نُدرس كل مبادئ الشريعة، ونحن هنا في الرابطة دائما نعمل على تعريف الإسلام للآخر ونوضح القيم والمبادئ الإسلامية، ونحن نجد نفس هذه المبادئ لدى الآخر، ونعمل أيضا على توضيح احترام الإسلام للآخر، وأنا بالفعل كتبت كثيرا في هذا الموضوع، ونحن ننشر العديد من الكتب الخاصة بذلك بعضها مترجم إلى الإنجليزية.

وتساءل آخر ما هي القضايا الرئيسة الدائرة حاليا المتعلقة بالإسلام وحقوق الإنسان؟

رد الدكتور جعفر على هذا السؤال قائلا: في رأيي هناك علاقة تشابه بين الإسلام والأديان الأخرى، وإن الإسلام يعرف حقوق الإنسان كما تعرفها الأديان الأخرى ونحن نجد الآخر يهاجمنا بحجة أننا لا نعرف حقوق الإنسان وهذا ليس صحيحا، وقد سُئلت في البرلمان الأوروبي عن حقوق الإنسان في الإسلام فقلت يوجد في كل بلد العديد من المشكلات لأنها لا تستطيع أن تطبق حقوق الإنسان تطبيقا كاملا، وفي لندن نشروا كتب كثيرة عن الديمقراطية وأشاروا فيها إلى إنه لا توجد ديمقراطية في أوروبا هذه مشكلة

(*) باحثة برابطة الجامعات الإسلامية.

بالنسبة لأوروبا وأيضا في أمريكا، ونجد أن هناك دائمات خلاف بين أوروبا وأمريكا بسبب هذه المشكلة، حيث إن كل دولة لها منظور في تطبيق الديمقراطية، وذلك لسيطرة رأس المال، ونحن لا نستطيع أن نقول أن هناك أي دولة طبقت حقوق الإنسان كما أقرها الإسلام.

وعلقت إحدى الحاضرين قائلة: أنا اتفق مع سيادتكم في مسألة تطبيق حقوق الإنسان، ولكن من الناحية التقليدية نجد أن وسائل الإعلام لا تمارس الحرية الكاملة لأنها تدار من جانب قوة رأس المال.

سؤال ورد من شخص آخر كيف سيكون مستقبل الديمقراطية، وكيف ستعرف الدول أنها توفي بمتطلبات هذه الديمقراطية؟

أجاب سيادة الدكتور قائلا: بالنسبة لنا فنحن أعضاء في لجنة حقوق الإنسان المنبثقة من الأمم المتحدة ووقعنا على قوانين حقوق الإنسان الصادرة عن إعلان حقوق الإنسان، فنحن نعرف المعايير الدولية ونطبق هذه المعايير بما يتفق مع حقوق الإنسان وأنا شخصيا شاركت في وضع هذه المواثيق الدولية الخاصة بإعلان حقوق الإنسان، وأنتم تعرفون أن هذه الاتفاقيات أوجدت لجان ليتابعوا مدى تطبيق هذه القواعد والمعايير وتعرفون أيضا أنه يوجد لجان لمتابعة مدى تطبيق هذه القواعد والمعايير، لذلك فإن مصر غضبت بشدة عندما انتقدها البرلمان الأوروبي، فالبرلمان الأوروبي له مكانة ولكنه ليس من اختصاصه الاهتمام بحقوق الإنسان، فهناك مآسي تعرفها جيدا والمسؤولون بهذا يقدمون تقارير إلى الجهات المعنية ويقومون بإصلاح هذه المآسي.

سؤال آخر: مما لاحظته من خلال زيارتي لمصر أن هناك نقاط مشتركة بين القانون الدولي والشريعة الإسلامية فليس العيب فيهما ولكن العيب في التطبيق، فهل هناك نصيحة تقدمونها لأستراليا بخصوص التعامل مع الجالية المسلمة هناك؟

رد الدكتور جعفر على هذا السؤال قائلا: فيما يتعلق بالقانون الدولي والشريعة الإسلامية هناك مبادئ مشتركة بينهما، وهناك قانون خاص يربط بينهما وهو قانون الأحوال الشخصية، نحن في مصر نختلف عن أي بلد آخر في معاملة الجاليات الأجنبية بالنسبة لقانون الأحوال لشخصية بالذات، فنحن نطبق على كل دولة أو مذهب أو ديانة قانونها الخاص بها، فنحن نطبق القانون الشخصي للأجانب، وهذا موجود في مصر وليس موجود في أي دولة أوروبية،وهذا لسبب معين خاص بالشريعة الإسلامية وهو" نترك غير

المسلمين وما يدينون به حتى لو كانوا يشربون الخمر في بيوتهم والشريعة الإسلامية تحرمه ونحن لا نتعرض لهم مادام ذلك يحدث في بيوتهم" والنصيحة التي أقدمها لاستراليا في هذا المجال هو أنه لابد أن يعاملوا المصريين المقيمين في أستراليا على حسب عقيدتهم وأعرافهم والرابطة قد عقدت ندوة في أوروبا كانت بعنوان "المسلمون في أوروبا" وكانت ميثاق شرف للمسلمين في أوروبا وأوصت الندوة باحترام المسلمين في أوروبا، وعدم التعرض لهم واحترام تقاليدهم وأعرافهم، وأن يكون المسلمين هناك رسل سلام بين دولهم والدول التي يقيمون فيها.

س: هذه النصيحة تمثل تحدي بالنسبة لدولتنا لأن دولتنا تقوم على الهجرة وبها أعداد كبيرة من المهاجرين، وهذه النصيحة من الممكن أن تثير حفيظة الجنسيات الأخرى في معاملة المسلمين.

أجاب سيادته: من المعروف أن هذا لا يصح أن يطبق مع الإخلال بالقوانين ولا بالأعراف ولا بالتقاليد، وهذه القاعدة مأخوذة أساسا من القانون الروماني، ونحن لا ندعو أن يكون في استراليا وضعا خاصا للمسلمين، ولكن نطالب بأن يكون قانون الأحوال الشخصية متروك الحكم فيه للجاليات المسلمة هناك.

سؤال آخر: بالنسبة لقانون الأحوال الشخصية في أمريكا إذا حدث طلاق بين الرجل وزوجته فإنها تأخذ نصف ثروته وهذا لا يحدث في مصر.

أجاب الدكتور جعفر قائلا: القانون يعني التحكيم، والتحكيم يعني أن الأطراف المتنازعة تعتمد على القاضي وذلك يحدث أيضا في أمريكا، فإننا شخصيا أفضل أن نعمل على إعادة إحياء الفكر القانوني العالمي فهذا يطبق على بعض الدول ولا يطبق على البعض الآخر، فمثلا عند عقد الزواج في ظل قانون معين، وذلك يكون بارتضاء بين الرجل والمرأة، ففي مجال تنازع القوانين فأنا أتحدث عن القوانين العالمية وذلك ليس خاص بالقانون المصري أو الخاص فقط.

سؤال: هناك نجاح محدود هذا هو الذي توصلوا إليه حتى الآن.

أجاب سيادته إنه مادام هناك نجاح فهذا كاف.

سؤال: ما الدور الذي يقوم به القانون الدولي في حل مشكلة دارفور؟

مشكلة دارفور مشكلة سودانية أهلية والمجتمع الدولي ليس من اختصاصه حل المشاكل الأهلية والمحلية، ولكن أقصى دور يقوم به المجتمع الدولي هو المساعدة المالية في حل

المشكلات الأهلية، فدور المجتمع الدولي ينحصر في حل المشكلات الإنسانية، وإني أعتقد أن المجتمع الدولي ليس له سيادة في حل المشكلات السياسية الداخلية، فمشكلة دارفور تختص بالمجتمع السوداني فقط، فمثلا الدول الغنية يجب عليها أن تساعد بشيء من المال في حل مثل هذه المشكلات.

سؤال: ما هو الأفضل أن يتدخل المجتمع الدولي لحل هذه المشكلات أم تترك الأمور لما هو متبع للسيادة الدولية، وإذا عجزت الدول عن حل مشاكلها فهل يتدخل المجتمع الدولي؟

أجاب سيادته أنه ورد في ميثاق الأمم المتحدة أنه لا يمكن للمنظمة أن تتدخل في النظام الداخلي للدولة، ولكن إذا كان هناك حالات عاجلة فمن الممكن التدخل لحل هذه المشكلات تحت مظلة الأمم المتحدة، فالأساس هنا هو عدم التدخل، لذلك أدانت مصر التدخل في شئونها، ما ضخم مشكلة دارفور هو تدخل الدول الأخرى في المشكلة، فتدخل الدول يكون للمساعدة وليس للسيطرة، فالسيادة هنا يفرضها القانون الدولي.

هناك تدخل أفريقي في بعض المشكلات الأفريقية، فهل هذا مقبول من القانون الدولي؟

أجاب سيادته قائلا: أن الأمم المتحدة هي المرجع لحل المشكلات والأمم المتحدة تكاد تلفظ أنفاسها بسبب القوى الكبرى وتعاملها مع المشكلات المهمة خارج نطاق الأمم المتحدة، فمصر وكل الدول المحبة للسلام تريد أن تعيد دور الأمم المتحدة في حل المشكلات. ثم قدم لهم كتاب (حقوق الإنسان في الإسلام) مترجم إلى اللغة الإنجليزية وقال لهم تستطيعوا أن تروا العديد من الكتب المهتمة بهذا المجال، ونحن هنا في رابطة الجامعات الإسلامية نعقد الكثير من المؤتمرات التي تهتم بمعالجة الإسلام لقضايا شتى ليس فقط في مجال حقوق الإنسان، ونحن نعمل على نشر فعاليات هذه المؤتمرات في كتب وخاصة المؤتمرات التي شاركت فيها إيطاليا، ثم رحب بهم ثانية ورحب بأي سؤال يسألونه.

والله ولي التوفيق